

سرقة المال العام دراسة مقارنة""

الدكتور أسامة بن محمد منصور الحموي
قسم الفقه الإسلامي وأصوله
كلية الشريعة - جامعة دمشق

الملخص

هذا البحث دراسة تحليلية مقارنة بين موقف القانون السوري وموقف الفقه الإسلامي من عقوبة السرقة من المال العام. عرضت من خلاله لتعريف السرقة والاختلاس فقهاً وقانوناً. ثم تعرضت لأحكام السرقة وأركانها وشروطها في الفقه الإسلامي والقانون. ثم تكلمت عن عقوبة السرقة بشكل عام في الفقه والقانون، وصفة هذه العقوبة والحكمة من إقامتها. ثم بعد ذلك تحدثت عن سرقة المال العام وموقف الفقه الإسلامي والقانون السوري من عقوبة السارق من المال العام، فعرضت رأي الفقهاء من هذه المسألة، وأدلتهم، ومنشأ الخلاف بينهم في تحديد العقوبة، بعد أن قدمت لذلك بتوطئة عن مفهوم المال العام فقهاً وقانوناً، وبينت أن منشأ الخلاف هو وجود شبهة حق للسارق في المال العام، وبينت معنى الشبهة والشبهات الدارئة للحد. ثم بعد ذلك قمت بالترجيح بين أقوال الفقهاء، ثم عرضت لأهم نتائج البحث التي توصلت إليها. وكنت بعد كل مبحث أعقد مقارنة بين موقف الفقه الإسلامي وموقف القانون.